

- ٢- الاتحاد منظمة مهنية اقتصادية يتمتع بالشخصية المعنوية وباستقلال مالي وإداري، يمثلها رئيس الاتحاد او من يخوله.
- ٣- لمجلس الوزراء الاشراف العام على الاتحاد وتوجيهه وله الاستثناس برأيه في الانشطة التجارية والصناعية.
- المادة الثالثة: يهدف الاتحاد الى العناية بتنظيم وتنمية النشاطين التجاري والصناعي في نطاق اختصاصاته وتعزيز دورهما في عملية التنمية في الاقليم ورعاية حقوق اعضائه بما ينسجم والمصلحة العامة.
- المادة الرابعة: يقوم الاتحاد تحقيقاً لاهدافه بما يأتي:-
- ١- الاشراف على الغرف ومراقبتها وتوجيهها وتمثيلها لدى السلطات العامة داخل الاقليم وخارجه.
 - ٢- الاشراف على عمليات تسجيل الاسماء التجارية والقيود في السجل التجاري في الاقليم ومسك السجلات المركزية لذلك.
 - ٣- اقامة المعارض داخل الاقليم او خارجه او المشاركة فيها بالتنسيق مع الجهات المعنية والدعوة لعقد المؤتمرات التجارية والصناعية والمشاركة في الندوات والمؤتمرات الداخلية والخارجية.
 - ٤- جمع وتوثيق البيانات والمعلومات التجارية والصناعية ووضعها في متناول الاعضاء والجهات ذات العلاقة.
 - ٥- دراسة الاوضاع التجارية والصناعية في الاقليم واقتراح السبل والمعالجات الهادفة الى تطوير النشاط الاقتصادي وتنمية اقتصاديات الاقليم.
 - ٦- دراسة سبل تشجيع رؤوس الاموال والمشاركة مع الجهات الرسمية في وضع الخطط والبرامج الاستثمارية للنشاط الصناعي الخاص والمختلط.
 - ٧- اجراء المسوحات واعداد الدراسات وتقديم المقترحات لتنشيط وتطوير السوق المحلية.
 - ٨- اعداد الدراسات والمقترحات المتعلقة بتطوير وحماية الصناعة والاوضاع التصديرية والتسويقية لمنتجاتها سواء في داخل الاقليم او خارجه بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة والمشاركة في وضع الضوابط السلعية للاستيراد.
 - بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة والمشاركة في وضع الضوابط السلعية للاستيراد.
 - ٩- اجراء الدراسات والمسوحات الميدانية للاسواق الداخلية والخارجية للتعرف على امكانيات وسبل تنمية التبادل التجاري لغرض توسيع افاق التعاون الاقتصادي الخارجي.
 - ١٠- الاسهام في وضع المواصفات الفنية لمنتجات الاقليم والتعاون في مراقبة تنفيذها.
 - ١١- الاسهام في اعداد مشروعات التشريعات ذات العلاقة المباشرة بالنشاطين الصناعي والتجاري.
 - ١٢- ارسال الوفود والبعثات التجارية والصناعية الى خارج الاقليم واستقبال وتنظيم زيارات الوفود والبعثات الاجنبية.
 - ١٣- تنمية الممارسات والوعي التجاري والصناعي في صفوف منتسبي الغرف والعمل على رفع المستوى المهني لهم واصدار المطبوعات التي تخفي بنشر

المادة الثانية عشرة:- ينفذ هذا القانون اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

جوهر نامق سالم

رئيس المجلس الوطني لكوردستان
العراق

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم الشعب

المجلس الوطني لكوردستان العراق

رقم القرار: ٣٣

تاريخ القرار: ١٩٩٣/٧/٣

استناداً الى احكام الفقرة (١) من المادة (٥٦) من القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٢ وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ووافق عليه مجلس الوزراء، قرر المجلس الوطني لكوردستان العراق بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٣/٦/١٩٩٣ اصدار القانون الاتي:-

القانون رقم (١٤) لسنة ١٩٩٣

قانون

اتحاد غرف التجارة والصناعة في اقليم كوردستان العراق

(الفصل الاول)

التعاريف

المادة الاولى: يقصد بالتعابير التالية المعاني المبينة ازاؤها لاغراض هذا القانون:-

- ١- كوردستان: كوردستان العراق
- ٢- الاقليم: اقليم كوردستان العراق
- ٣- مجلس الوزراء: مجلس وزراء الاقليم
- ٤- الاتحاد: اتحاد غرف التجارة والصناعة في الاقليم
- ٥- المجلس: مجلس اتحاد الغرف
- ٦- مجلس الغرفة: مجالس غرف التجارة والصناعة في محافظات الاقليم
- ٧- العضو: التاجر او المشروع الصناعي الحاصل على اجازة التأسيس وفقاً للقانون باعتباره العضو المسجل في احدى الغرف.

الفصل الثاني

التأسيس والاهداف

الفرع الاول

(الاتحاد)

المادة الثانية:

- ١- يؤسس بموجب هذا القانون اتحاد باسم (اتحاد غرف التجارة والصناعة في اقليم كوردستان العراق، ويتكون من غرف التجارة وفروع اتحاد الصناعات العراقي الموجود حالياً في محافظات الاقليم.

المعرفة الاقتصادية.

١٤- دعم براءات الاختراع وتشجيع المخترعين والمبدعين بما يخدم تطوير اقتصاد الاقليم.

الفرع الثاني الغرف

المادة الخامسة:

١- تؤسس في مركز كل محافظة من محافظات الاقليم غرفة للتجارة والصناعة بقرار من مجلس الاتحاد.

٢- الغرفة منظمة مهنية اقتصادية تتمتع بالشخصية المعنوية في حدود هذا القانون.

المادة السادسة: تهدف الغرفة الى تنظيم وتنمية النشاطين التجاري والصناعي في نطاق اختصاصاتها ضمن المحافظة وتعزيز دورهما في عملية التنمية في المحافظة وفي الاقليم.

المادة السابعة: تقوم الغرفة بتحقيقا لاهدافها بما يلي:

١- تسجيل الاسماء التجارية والقيود في السجل التجاري ومسك السجلات اللازمة لذلك وتزويد الاتحاد بالمعلومات عن تلك الاسماء لتسجيلها في السجل المركزي.

٢- تحديد الاعراف والعادات السائدة في الشؤون التجارية والصناعية ضمن المنطقة الجغرافية لاختصاص الغرفة ونشرها.

٣- القيام بدور الحكم او المشاركة في التحكيم لحسم الخلافات التجارية والصناعية التي تقع بين اعضاء الغرفة انفسهم او بينهم وبين الاغيارو تأليف لجان التحكيم واعداد لائحة بأساء المحكمين وقواعد واجراءات التحكيم لديها.

٤- اصدار شهادات المنشأ للسلع المنتجة في نطاق الاقليم وكذلك اصدار وتصديق الوثائق التجارية الاخرى.

٥- جمع وتبويب ونشر اسعار السلع الرئيسية والمتداولة في السوق المحلية بصورة دورية.

٦- تقديم الخدمات الاستشارية الفنية للتجار والصناعيين والجهات التجارية والصناعية.

٧- تأييد الكفالات للأعضاء.

٨- الاسهام في أنشطة المجالس والهيئات واللجان والمؤسسات الاقتصادية الخاصة بالمحافظة.

المادة الثامنة: ١- على التاجر شخصا طبيعيا كان او معنويا الانتساب الى الغرفة التي يقع محله التجاري ضمن دائرة اختصاصاتها خلال ستة اشهر من ممارسة النشاط التجاري.

٢- على المشروع الصناعي الانتساب الى الغرفة خلال ستة اشهر من تاريخ اكمال تأسيسه وفق القانون.

الفصل الثالث

الهيئات ومهامها

الفرع الاول

مجلس الاتحاد

المادة التاسعة:

١- يدير الاتحاد مجلس يتألف من تسعة اعضاء اصليين وعضوين فخريين من ذوى الاختصاص يجرى تسميتهم من قبل المجلس.

٢- ينتخب المجلس من بين اعضائه وبطريقة الاقتراح السري رئيسا له ونائبين للرئيس طبقا لما هو محدد في النظام الداخلي.

المادة العاشرة:

اولا: يعتبر مجلس الاتحاد اعلى هيئة في الاتحاد ويتولى مايباتي:

١- وضع السياسة العامة للاتحاد.

٢- وضع وقرار الموازنة السنوية للاتحاد وتحديد نسب مشاركة الغرف فيها.

٣- اعداد الانظمة الداخلية للاتحاد والغرف.

٤- المصادقة على الموازنات السنوية والحسابات الختامية للاتحاد وملاك موظفيه.

٥- المصادقة على قرارات مجالس الغرف فيما يخص استثمار اموالها مع اغراض هذا القانون.

٦- ضمان القروض التي تعقدها الغرف.

٧- لمجلس ادارة الغرف تقدير بدلات الاشتراك واجور الخدمات.

٨- منح المكافآت للاعضاء او لغيرهم بما ينسجم مع اهداف الاتحاد.

٩- القيام بجميع الاعمال والتصرفات القانونية الاخرى لتحقيق غراض الاتحاد.

ثانياً: لمجلس الاتحاد تحويل بعض صلاحياته الى رئيسه.

ثالثاً: تتخذ القرارات في المجلس بالاغلبية المطلقة وعند تساوى الاصوات فللرئيس صوت الترجيح.

الفرع الثاني:

مجالس الغرف:-

المادة الحادية عشرة: يدير الغرفة مجلس يتألف من عدد من الاعضاء يحدده مجلس الاتحاد على ان لا يقل عن سبعة اعضاء ولا يزيد عن ثلاثة عشر عضواً.

المادة الثانية عشرة: مدة عضوية مجلس الغرفة اربع سنوات ويجوز اعادة انتخاب من انتهت مدة عضويته.

المادة الثالثة عشرة: تتألف الهيئة العامة للغرفة من جميع اعضاءها الذين سدوا كامل بدلات اشتراكهم السنوية.

المادة الرابعة عشرة: يدعو رئيس الاتحاد الهيئة العامة للغرف لاجراء انتخابات مجلسها بطرق النشر المعتادة ويكون النصاب حاصلا اذا حضر الاجتماع اغلبية الاعضاء وفي حالة عدم حصول النصاب في الموعد المقرر للانعقاد يؤجل الاجتماع الى اليوم نفسه في الاسبوع التالي ويكون النصاب حاصلا عندئذ مهما كان عدد الحاضرين.

المادة الخامسة عشرة: يتم انتخاب اعضاء المجلس بالاقتراع السري من قبل الهيئة العامة للغرفة على ان يتم انتخاب اعضاء احتياط لهم في المجلس لا يزيد عددهم عن خمسة اعضاء.

المادة السادسة عشرة: ينتخب المجلس من بين اعضاء بالاقتراع السري

رئيساً ونائبين للرئيس وإذا شغل مركز أحدهما ينتخب المجلس في أول اجتماع له من أجل محله ويعلم الاتحاد والمحافظة بنتيجة الانتخاب.

المادة السابعة عشرة: يشترط فيمن يرشح لعضوية مجلس الغرفة أن يكون:

١- من مواطني الاقليم.

٢- لا يقل عمره عن (٢٥) سنة.

٣- مارس التجارة أو ملك مشروعاً صناعياً ومضى على انتمائه إلى إحدى غرف التجارة أو الصناعة أو أحد الغرف التجارية العراقية أو اتحاد الصناعات العراقية المتواجدة قبل نفاذ هذا القانون مدة لا تقل عن ثلاث سنوات لمن كان حائزاً على شهادة جامعية أولية معترف بها ويستثنى من شرط مدة الانتماء إلى الغرفة المدراء المفوضون في الشركات الخاصة شريطة أن يمضوا ثلاث سنوات متواصله في ذلك المنصب عند تقديم طلب الترشيح.

٤- سدد كامل اشتراكاته في الغرفة.

المادة الثامنة عشرة: يقدم طلب الترشيح إلى الغرفة قبل أسبوعين في الأقل من الموعد المقرر للانتخابات.

المادة التاسعة عشرة: يشرف على الانتخابات حاكم يسميه رئيس محكمة الاستئناف المختصة.

المادة العشرون- تؤلف في مقر الاتحاد لجنة للفصل في صحة الانتخابات برئاسة حاكم يسميه رئيس محكمة الاستئناف المختصة وعضوية ممثل عن كل وزارة من وزارات الداخلية، المالية والاقتصاد، الصناعة والطاقة، وممثل من الاتحاد وتكون قراراتها قطعية.

المادة الحادية والعشرون- لكل ناخب أن يطعن في صحة الانتخابات خلال مدة أسبوع من تاريخ إعلان نتيجة الانتخابات على أن يدفع تأمينات لصندوق الغرفة مبلغاً قدره (١٠٠٠) الف دينار يسجل إيراداً لها عند رد الطعن أو تنازل مقدمه.

المادة الثانية والعشرون-

يتم انتخاب مجلس الاتحاد الوارد ذكره في المادة التاسعة من هذا القانون من قبل مجالس الغرف ومن بين أعضائها.

الفصل الرابع:

المالية

الفرع الأول

مالية الاتحاد:

المادة الثالثة والعشرون: تتكون مالية الاتحاد مما يلي:

- ١- ما تموله الغرف وبالطريقة التي يقرها مجلس الاتحاد.
- ٢- التبرعات والأعانات التي يقدمها الأعضاء إلى مجلس الاتحاد.
- ٣- الإيرادات الناجمة عن الخدمات التي يؤديها الاتحاد.
- ٤- الإيرادات الناجمة من استثمار أموال الاتحاد والغرف وفقاً للقانون.

الفرع الثاني/

مالية الغرف:-

المادة الرابعة والعشرون- تتكون مالية الغرف مما يلي:-

- ١- بدلات اشتراكات الأعضاء السنوية.
- ٢- الإيرادات الناشئة عن استثمار أموالها وبدلات إيجار عقاراتها.

٣- الأجور التي تستوفيها لقاء ما تقدمها من خدمات.

٤- القروض الداخلية على أن تكون بموافقة مجلس الاتحاد.

٥- التبرعات التي يقدمها الأعضاء.

المادة الخامسة والعشرون:- لا يجوز للغرفة تقديم أية مساعدات أو معونات مالية أو تبرعات أو تسليف مبالغ إلا بموافقة مجلس الاتحاد ما لم تكن لغرض تنفيذ التزاماتها.

المادة السادسة والعشرون:- للغرفة شراء العقارات أو إنشاء الابنية بموافقة مجلس الاتحاد.

المادة السابعة والعشرون:- على الغرفة أن تقدم إلى مجلس الاتحاد:-

١- تقريراً سنوياً عن أعمالها.

٢- حساباتها الختامية للمصادقة عليها وذلك خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية أن تدقق من قبل الرقابة المالية.

٣- موازنتها التخطيطية السنوية قبل بداية السنة المالية بثلاث أشهر على الأقل للمصادقة عليها.

المادة الثامنة والعشرون:- تستثمر أموال الغرفة على الوجه الآتي:-

١- الإيداع لدى المصارف في الاقليم.

٢- شراء سندات قروض حكومة الاقليم.

٣- أية مجالات استثمار تتفق واهداف الغرفة.

الفصل الخامس

احكام ختامية

المادة التاسعة والعشرون:- يعد مجلس الاتحاد نظاماً داخلياً للاتحاد و الغرف يصادق عليه مجلس وزراء الاقليم.

المادة الثلاثون:- يجوز منح رئيس واعضاء مجلس الغرفة مكافآت سنوية يحدد مقدارها وطريقة منحها بقرار من مجلس الاتحاد على أنه لا يجوز الجمع بين مكافأة مجلس الاتحاد ومكافأة مجلس الغرفة.

المادة الحادية والثلاثون:- تخضع حسابات الاتحاد والغرف إلى تدقيق الرقابة المالية في الاقليم.

المادة الثانية والثلاثون:- تسري على العاملين في الاتحاد والغرف احكام قانون العمل رقم ٧١ لسنة ١٩٨٧ وقانون التقاعد وضمان الاجتماعي ٣٩/ لسنة ١٩٧١ أو أي قانون يجل محلها.

٢- على مجلس الاتحاد اصدار قواعد خدمة وانضباط خاصة لتنظيم خدمة العاملين في الاتحاد والغرف.

المادة الثالثة والثلاثون:- تؤول جميع الحقوق والتزامات الغرف التجارية وفروع اتحاد الصناعات العراقية في الاقليم إلى الاتحاد.

المادة الرابعة والثلاثون:- على الغرف التجارية واتحاد صناعات الاقليم ملائمة اوضاعها مع احكام هذا القانون خلال مدة شهر من تاريخ نشره.

المادة الخامسة والثلاثون:- لا يعمل بأي نص يتعارض واحكام هذا القانون.

المادة السادسة والثلاثون:- على مجلس الوزراء تنفيذ احكام هذا القانون.

المادة السابعة والثلاثون:- ينفذ هذا القانون اعتباراً من تاريخ نشره في

الجريدة الرسمية.

جوهر نامق سالم
رئيس المجلس الوطني لكووردستان
العراق

الاسباب الموجبة

بعد انتخاب المجلس الوطني لكووردستان العراق وماتلته من خطوات تشريعية وادارية واعلان النظام الفيدرالي لكووردستان العراق، وجد من الضروري اعادة النظر في موضوع التنظيم المهني للتجار والصناعيين في الاقليم لضمان ايجاد تنظيم مهني شامل يستطيع الاضطلاع بمهامه ودوره في تشييط وتطوير التجارة والصناعة في الاقليم والعمل على ازدهارهما ويستجيب للمتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الحاصلة ولاجل ذلك فقد شرع هذا القانون.

بهناوی خوی بهخشنده و میهره بانه وه
بهناوی گله وه
ئهنجومه نی نیشتمانی کوردستان

ژماره ی بریار: ۳۱
میژووی بریار ۱۴/۶/۱۹۹۳

بریار

به پیی حوکی برکه ی (۱) له ماده ی (۵) یاسای ژماره (۱) ی سالی ۱۹۹۲ و له سه ر پیشنیازی وه زیری ئه شغالو نیشته جی کردن و بریار له سه ردانی ئه نجومه نی وه زیران، ئه نجومه نی نیشتمانی ی کوردستانی عیراق له دانیشتنی روژی ۱۲ / / ۱۹۹۳ دا بریاری ده رکردنی ئه م یاسایه ی دان

یاسای ژماره (۱۲) ی سالی ۱۹۹۳

یاسای وه زارته ی ئه شغالو نیشته جی کردنی ههریمی کوردستانی عیراق

(پیناسه کان)

ماده ی یه که م: مه به ست له م وشانه ی خواره وه بو مه به ستی

ئه م یاسایه مانا کانی ته نیشتیانه .

ههریم : ههریمی کوردستانی عیراق

وه زارته : وه زارته ی ئه شغالو نیشته جی کردنی

وه زیرو وه زیری ئه شغالو نیشته جی کردنی ههریم.

بریکاری: بریکاری وه زارته ی ئه شغالو نیشته جی کردنی

ههریم .

ماده ی دو وه م : وه زارته ئه م ئه رکانه به جی دینی :-

۱- جی به جی کردنی پروژه کان له بواری خانوو به ره ی

گشتی و نیشته جی کردنی ریگاوبانو پردو فروکه خانه و

ئووتیلو پیشنیاز کردنی نه خشه بویان له چوارچیوه ی

نه خشه کشی به کانی ههریمدا .

۲- سازدانی لیکولینه وه ی تاییه تی بوکه رتی بینا کاری

ریگاوبانو پردولیکولینه وه ی سوودی ئه و پروژه انه ی

له لایه نی ؛، پیشنیاز ده کرین له رووی هونه ری و ئابوری

یه وه دانانی سکچو به رنامه ی کار بو ئه و پروژه انه ی

پی ده سپیردرین .

۳- سازدانی کاری (سیطره ی نوعی) له سه ر پروژه کانی

بینا کاری و که لوپه لی بینا کردن سه بارته پروژه کانی

خوی و به شداریبون له ئاماده کردنی پیوانه ی هونه ری

(المواصفات الفنيه) به پیی بارودوخی سروشتی .

۴- سه ربه رشتی جی به جی کردنی ئه و پروژه انه ی پی

ده سپیردرین و به دوا دا چوونیان و دروستکردن و پارا